﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا رِزۡقٗا حَسَنٗا فَهُوَ يُنفِقُ مِنۡهُ سِرّٗا وَجَهۡرًاۖ هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٧٥﴾ [النحل: 75]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

في مناسبة الآية لما قبلها عدّة وجوه:

الأول: لمّا نهاهم اللّهُ تعالى عن ضرب المَثَل؛ لأنَّ ضربَ الأمثال من العلوم الدَّقيقة الَّذي يستدعي لطف إدراكٍ وخبرة، لا سيَّما في ذاتِ اللّه ﷻ، ولا يقدرُ على الشُّروعِ فيه إلّا اللّه تعالى والرّاسخون في العلم عقبهُ بما يكشفُ لذي البصيرةِ عن حالهم في تلك الفَعْلة، وحال مَن يخالفهم فيها، وعلّمهم كَيْفَ تُضربُ الأمثالُ فقال: ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا﴾[1].

بعدَ إبطالِ مذهب عَبَدَةِ الأصنام وإشراكهم باللّه، كَشْفٌ لفسادِ ما ارتكبوه

الثّاني: لمّا أبطلَ اللّهُ تعالى مَذهَبَ عَبَدةِ الأصنام ببيانِ عجزِ هذه المعبودات، ونهى عن عبادتها من دونِ اللّه في الآيتَيْن السّابقتَيْن، أتبعَ ذلك بتأكيد هذا الإبطال بضربِ مثالٍ يدلُّ على وحدانيةِ اللّه وقدرته، وعلى بُطلانِ الشِّرك، فقال تعالى: ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا رِزۡقٗا حَسَنٗا﴾[2].

الثّالث: لمّا ختمَ سبحانه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ تأكيدًا لإبطالِ مذهبِ عبدةِ الأصنام بنفيِ العلمِ الّذي هو مناطُ السّداد عنهم، حَسُنَ أنْ يصل به قوله: ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ إقامةً للدّليلِ على علمه بأنّ أمثالَه لا يتطرّقُ إليها الطّعن، ولا يتوجّهُ نحوها الشّكوك[3].

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/ 234، وحاشيتا القونويّ وابن التّمجيد على البيضاويّ: 11/ 336، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 9/ 165.

(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 20/ 246.

(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 215.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مَثَلًا﴾: أصلُ (مثل): يَدُلُّ على مُناظَرَةِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ[1]، والمِثْلُ: الشِّبْه، والمَثَل: التّمثيل، وماثَلَ الشّيءَ: شابَهَهُ، ويُستعمَلُ للتَّسوِيَةِ بين شَيئَيْن، يُقال: هذا مِثْلُهُ ومَثيلُهُ، كما يُقال: شِبْهُهُ وشَبيهُهُ، والمَثَلُ: ما يُضْرَبُ بِهِ مِنَ الأمثالِ، والمَثَل: الحُجّة، وأيضًا الحديثُ نفسه، ويأتي بِمعنى نَفْسِ الشَّيْءِ وذاتِهِ، والجمع: أمثالٌ[2].

والمقصود بالمَثَل في الآية: تشبيهُ حالٍ بحالٍ، ومقابلةُ الشّيءِ بمثله أو بضدّه[3].

2) ﴿عَبْدًا﴾: أصلُ (عبد): يَدُلُّ على لِينٍ وذُلٍّ، ومنه طريقٌ مُعبَّدٌ، وهوَ المَسْلوكُ المُذَلَّلُ[4]، ومَعْنَى العبادةِ في اللُّغَةِ: الطّاعةُ مَعَ الخُضوعِ، والعَبْدُ: الإنسان، حُرًّا كانَ أو رَقِيقًا[5]، والعَبْد أيضًا: المملوك؛ خلاف الحُرِّ، والجمع: عبيد، وأصلُ العُبودِيَّةِ: الخضوعُ والذّلُّ، والعِبادة: الطّاعةُ، والتَعَبُّدُ: التَنَسُّكُ[6]، والعِبادَةُ أبلغُ منها؛ لأنَّها غاية التّذلّل، ولا يستحقّها إلّا مَن له غاية الإفضال، وهو الله تعالى، والعبد يُقال على أربعة أضرب: الأوّل: عبدٌ بحُكم الشّارع وهو الإنسان الّذي يصحّ بيعه وابتياعه، والثّاني: عَبْدٌ بالإيجاد، وذلك ليس إلّا لله، والثّالث: عَبْدٌ بالعِبادَةِ والخدمة، والرّابع: ما هو عبدٌ للدُّنيا وأعراضها الفانية[7]، والمُرادُ بالعَبْدِ في الآية: الإنسانُ الَّذي يَملِكُهُ إنسانٌ آخَرُ بالأسْرِ، أو بالشِّراءِ، أو بالإرْثِ[8].

3) ﴿مَّمْلُوكًا﴾: أصْلُ (ملك) يَدُلُّ على قوَّةٍ في الشَّيءِ وصِحَّةٍ، يُقالُ: أملَكَ عَجينَهُ: قَوَّى عَجْنَهُ وشَدَّهُ، ومَلَّكْتُ الشَّيْءَ: قَوَّيْتُهُ، والأصْلُ هذا، ثُمَّ قِيلَ: مَلَكَ الإنسانُ الشَّيءَ يَملِكُهُ مَلْكًا، والاسمُ المِلْكُ؛ لأنَّ يَدَهُ فيهِ قَوِيَّةٌ صَحيحَةٌ، فالمِلْكُ: ما مُلِكَ مِنْ مالٍ[9]، والمَملوكُ يختصّ في التّعارف بالرَّقيق مِن الأملاك[10]، وفي التَّهْذيبِ: الَّذي سُبيَ ولَم يُملَكْ أبواه[11]،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (مثل).
(2) ابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (مثل).
(3) الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 7/ 331.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عبد).
(5) ابن منظور، لسان العرب: (عبد).
(6) الجوهريّ، الصّحاح، والزّبيديّ، تاج العروس: (عبد).
(7) الرّاغب، المُفردات، ص: 542.
(8) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 224.
(9) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح: (ملك).
(10) الخليل، العين، والرّاغب، المُفردات: (ملك).
(11) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (ملك).

ويُقالُ: هُم عبيدُ مَملَكة، وهوَ أن يُغْلَبَ عَلَيْهِم ويُستَعبدوا وهُم أحرار[1]، والمقصود بالمملوك في الآية: العَبْدُ الَّذي لا يَتَصرَّفُ في عَمَلِهِ تَصَرُّفَ الحُرِّيَّة[2].

4) ﴿حَسَنًا﴾: أصلُ (حسن): أصْلٌ واحِدٌ، فالحُسْنُ ضِدُّ القُبْحِ[3]، والحَسَنَةُ: ضدّ السَّيِّئَةِ، والإحْسانُ: ضدّ الإساءَةِ، والحَسَنُ: ما حَسُنَ من كلِّ شيءٍ[4]، والحُسْنُ: عبارة عن كلِّ مُبهِجٍ مرغوبٍ فيه، وذلك ثلاثة أضرب: مُستَحسَنٌ من جهة العَقل، ومُستحسَنٌ من جهة الهوى، ومُستَحسَنٌ من جهة الحسِّ، والحُسْنُ أكْثَر ما يُقالُ في تَعارفِ العامَّةِ في المُسْتَحْسَن بالبَصَرِ، وأكْثَر ما جاءَ في القُرْآن في المُسْتَحْسَن من جهَةِ البَصيرَةِ[5]، والمقصود بالحَسنِ في الآيةِ: الَّذي لا يَشوبُهُ قُبْحٌ في نَوعِه، مِثْلُ قِلَّةِ وِجدانِ وقْتِ الحاجةِ، أو إسراعِ فسادٍ إليهِ كسوسِ البُرِّ، أو رداءةٍ كالحَشَفِ[6].

5) ﴿يَسْتَوُۥنَۚ﴾: أصْلُ (سوي) يَدُلُّ على استِقامةٍ واعتِدالٍ بَيْنَ شيئَيْنِ، يُقالُ هذا لا يُساوِي كذا؛ أيْ: لا يُعادِلُهُ، وفُلانٌ وفُلانٌ على سَوِيَّةٍ مِنْ هذا الأمرِ؛ أيْ: سَواءٍ[7]، واسْتَوَى الشَّيْئانِ وتَساوَيا: تَماثَلا، وسَواءُ الشَّيءِ: وسَطُه لاسْتِواءِ المسافةِ إلَيْه مِنَ الأطْرافِ، والتَّسْوِيَةُ: ضِدُّ المُفاضَلَةِ، وتأْتي بِمعنى العَدْلِ والإنْصافِ[8]، وهي أيضًا: تَقْوِيمُ الشَّيءِ وتَعْدِيلُهُ، تَقولُ: سَوَّيْتُ الشَّيْءَ فاسْتَوَى؛ أيْ: قَوَّمْتُهُ فاسْتَقامَ[9]، والمقصود بالمساواة في الآية: جعلُ الأشياءِ متساوية، والمُراد: بَيانٌ لِجُملَةِ ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾، فبَيَّنَ غَرَضَ التَّشبيهِ بِأنَّ المَثَلَ مُرادٌ مِنهُ عدمُ تساوِي الحالتيْنِ ليُستَدَلَّ به على عَدَمِ مُساواةِ أصحابِ الحالةِ الأولى لصاحِبِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ بالحالةِ الثّانية[10].

(1) ابن سيده، المُحكَم، وابن منظور، لسان العرب: (ملك).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 224.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حسن).
(4) الفيروزابادي، القاموس المحيط: (حسن).
(5) الرّاغب، المفردات، ص: 235.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 224.
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سوي).
(8) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (سوا).
(9) الجوهريّ، الصّحاح: (عدل).
(10) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 225.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

العقلُ يحكمُ بداهةً أنْ لا مُساواة بين النَّقيضيْن، ولله المثلُ الأعلى

بيَّن اللّهُ مثلًا لنَفسِه تعالى وللأصنامِ؛ كعَبدٍ مَملوكٍ عاجزٍ، لا يَملِكُ شَيئًا، فلا يَقدِرُ على شيءٍ مِنَ المالِ، ولا مِن أمرِ نَفْسِه، ورجُلٍ حُرٍّ غَنيٍّ آتاه اللّهُ رِزقًا واسِعًا طيِّبًا، يَملِكُ التّصرُّفَ فيه، فيُنفِقُ منه دائمًا في السِّرِّ والعَلانِيَةِ؛ إحسانًا منه إلى الآخَرينَ، هل يستوي العَبدُ والحُرُّ الموصوفان بما تقَدَّمَ مِن الصِّفاتِ؟ فكذلك اللّهُ الَّذي له المُلْكُ وبيَدِه الرِّزقُ، المُتَصَرِّفُ في مُلكِه كما يشاءُ؛ لا يستوي مع المَعبوداتِ العاجزةِ الَّتي لا تَملِكُ شيئًا، ولا قُدرةَ لها على شَيءٍ، وأنتم تتَّخِذونَها شُرَكاءَ للّه تعالى في عبادتِه، فكيف تُسَوّونَ بينهما، الحَمدُ الكامل للّه خالصًا دون ما تدعونَ مِن دونه مِن الأوثان، ولكن أكثر هؤلاء الكفّار لا يعلمون أنَّ ذلك كذلك، فهم بجهلهم بما يأتون وما يذرون يجعلونها للّه شركاء في العبادة والحَمد[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

نكتة فصل الآية عن سابقتها:

أمثالُ اللّه لا يتطرّقُ إليها الطّعنُ، ودلالتها بين البيانِ والتّأكيدِ

تحتمل نكتةُ فصْل جُملة ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا﴾ عمّا قبلها ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٧٣ فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ وجهيْن:

الأوّل: استئنافٌ بيانيٌّ[2]؛ أيْ: إنّ بين الجملتيْن شبهَ كمالِ اتّصال؛ وذلك أنّ اللّهَ بعد أنّ زجرهم عن أن يُشبِّهوا اللّه بخلقه، أو أن يُشبِّهوا الخَلق بربِّهم بقوله: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾، كأنّ سائلًا قد سأل: كَيْفَ تُضرَبُ الأمثالُ؟ فجاء الجواب في قوله تعالى: ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا﴾.

(1) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 3/ 410، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 445، والمراغيّ، تفسير المراغيّ: 14/ 115.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 223 - 224.

الثّاني: أنّ جملة ﴿*ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدًا﴾ جاءت بيانًا ودليلًا لِما قبلها؛ أيْ: بينها وبين الّتي قبلها كمالُ اتّصال، ولذلك فُصلت عنها ولم تُعطف؛ أيْ: إنّه لما ختم سبحانه نهيهم عن ضرب الأمثال للّه بتأكيد إبطال مذهب عبَدَة الأصنام بسلب العلم الّذي هو مناط السّداد عنهم بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ حَسُنَ أن يصل به قوله: ﴿*ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدًا﴾؛ إقامةً للدّليل على علمه بأنّ أمثاله لا يتطرّق إليها الطّعنُ، ولا يتوجّه نحوها الشّكوكُ[1].

بلاغةُ التّشبيه من خلال المَثَلِ المضروب:

في التّشبيه نفيُ المماثَلةِ بينَ حَجَرٍ مَواتٍ وبين الله القادر على كلّ شيءٍ

شبَّه البيانُ القرآني حالَ أصنامِهم في العجزِ عن رزقِهم بحالِ مملوكٍ لا يَقدِرُ على تَصرُّفٍ في نفسِه، ولا يَملِكُ مالًا، وشبَّه شأنَ اللّهِ تعالى في رزقِه إيّاهم بحالِ الغَنيِّ المالِكِ أمرَ نفسِه بما شاء مِن إنفاقٍ وغيرِه، ومعرفةُ الحالَيْن المشبَّهتَيْن يَدُلُّ عليها المَقامُ، والمقصودُ من هذا التّشبيه نفيُ المماثَلةِ بينَ الحالَتَيْن؛ أيْ: فكيف يَزعُمون مُماثَلةَ أصنامِهم للّهِ تعالى في الإلهيَّةِ؟! ولذلك أعْقَبَ بجُملةِ: ﴿هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ﴾، وذَيَّلَ هذا التَّمثيلَ بقولِه: ﴿بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[2].

بلاغةُ المجاز، في قوله: ﴿*ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾:

المَثَلُ يلفتُ الأنْظارَ، ويوقظُ الغافلين عن حقيقةِ التَّوحيد

معنى قوله تعالى: ﴿*ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾: أتى بمَثَلٍ، وهو مجاز؛ لأنّه إذا رُجع باللّفظة إلى المعنى الأصليّ الّذي وُضعتْ له يكون المعنى مِن ضَرْبِ الدّرهمِ والدِّينار وغيرهما؛ أيْ: صوغهما؛ لانّ صياغتَهما لا تكون إلّا بضرْبِ الطّارق، ومثْلُه ضرْبُ الخاتم وضرْبُ اللّبِن؛ أيْ: قطْعُه[3]؛ أيْ: إنَّ في الضّربِ وقعًا يلفتُ النَّظر، ولذا استُعيرَ ذلك

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 215.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 223 - 224.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/ 204، والزّبيديّ، تاج العروس: (ضرب).

لضرْبِ المثَلِ للمناسبةِ بينهما، فالمثَلُ يلفتُ الأنظار، ويدقُّ الأذهانَ، فيوقظُ النّائم ويُنبّه الغافل.

الغرض من تنكير لفظ ﴿مَثَلًا﴾:

في إبهامِ المثَلِ ثمّ بيانِه، جزالةٌ وفخامةٌ

نكَّرَ البيانُ القرآنيُّ لفظة ﴿مَثَلًا﴾ في قوله تعالى: ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ﴾؛ لإفادةِ الإبهام، "وفي إبهامِ المثَلِ أولًا ثمّ بيانِه بما ذكر ما لا يخفى من الفخامة والجزالة"[1].

سرُّ تقييد العبد بالوصف بلفظ ﴿مَّمۡلُوكٗا﴾:

المملوكيَّةِ تقتضي عدمَ الحُرِّيَّةِ، بما يدلّ على غاية العجز

وصَفَ ﷻ العبدَ في قوله تعالى: ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا﴾ بأنّه مملوك؛ لأمرين:

الأوّل: ليحصلَ الامتيازُ بين العبد المملوك وبين الحرّ؛ لأنّ كليهما يشترك في كونه عبدًا لله تعالى ولكنّ الحرّ ليس مَملوكًا لغيرِ الله[2]، وفي هذا بيانٌ لزيادةِ عجْزِ هذه الأصنام الّتي يعبدونها من دون الله.

الثّاني: لتأكيد المَعْنى المقصودِ، وللإشعار بما في لفظِ (عبدٍ) من معنى المملوكيَّةِ المُقتضِيَةِ أنَّه لا يتَصرَّفُ في عمَلِه تَصرُّفَ الحُرِّيَّة[3].

الموقع الإعرابيّ لقوله: ﴿عَبۡدٗا﴾:

مَثَلٌ مؤكَّدٌ بتفصيلٍ يَتبعه، مُشعرًا بِذُلِّيّة ومَقْهوريَّة المُمثَّل به

نُصبت ﴿عَبۡدٗا﴾ في قوله تعالى: ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا﴾، على البدليّة من ﴿مَثَلًا﴾[4]، على تقدير مُضافٍ؛ أيْ: مثلًا مثلَ عبدٍ، أو حالَ عبد، فحذف المُضاف؛ لأنّ المثَل هو للهيئةِ المُنتزَعةِ من مجموع هذه الصّفات[5]، والبدليّةُ تُفيد توكيدَ هذا المثَل، وتفيدُ أنّ وصْفَ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129.

(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/ 622، والأنصاريّ، فتح الرّحمن، ص: 311، والرّازيّ الحنفيّ، أنموذج جليل، ص: 260، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 8/ 199.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 223.

(4) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 2/ 224.

(5) العكبري، التّبيان في إعراب القرآن: 2/ 802، والمُنتجب الهمذانيّ، الإعراب الفريد: 4/ 137، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 224.

المُمثَّل به بالعبوديّة يُشعِر بِذُلِّيَّته ومَقْهوريَّته؛ إذ إنَّها علةُ عدمِ مقدوريّتهِ على شيءٍ[1].

الغرض من حذْف المُضاف مع ﴿عَبْدًا﴾:

حذَفَ البيانُ القرآنيُ المُضاف في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا﴾، وتقديرُه: حالَ عبد، أو مثلًا مثلَ عبدٍ؛ للاختصار، ولإفادة خلقِ صورةٍ لهذا المثَل، تُمثِّلُ الهيئةَ المُنتزَعة من مجموع صفاتِ المملوكيّة الّتي تقتضي عدمَ قدرةِ الصّنم المعبودِ من اللّه على شيءٍ[2].

في الحذف تصويرٌ لهيئةٍ مُنتزَعةٍ من مجموعِ صفات المملوكيّة

بلاغة تغاير تشبيه معبوداتهم من دون الله:

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۝٢١﴾ [النّحل: 20 - 21] مع قوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا﴾: قد شبّه اللّهُ معبودات الكافرين وهي الأصنام في هذه الآية ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ بالعبد المملوك العاجز عن أيّ نفعٍ لِمَن يعبده، بينما شبّههم بالأموات الّذين لا يعقب موتَهم حياةٌ في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۝٢١﴾ [النّحل: 20 - 21]؛ وذلك مراعاةً للسّياق في الموضعيْن؛ فالسّياق في الموضع الأوّل حول المقارنة بين الخالق وغير الخالق ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النّحل: 17] ونفي أن تكونَ الأصنامُ آلهةً لعجزها عن الخَلق ولكونها مخلوقة؛ أيْ: مُحدَثة من العدم، وهذا يناسبه تشبيهها بالأموات بقوله: ﴿أَمْوَٰتٌ﴾ [النحل: 21]، ثمّ بالغ في موتها فقال: ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل: 21]؛ أيْ: أمواتٌ لا يَعْقبُ موتَها حياةٌ؛ احترازًا عن أمواتٍ يعقبُ موتَها حياةٌ، كالنُّطَف، والبَيض، والأجسادِ الميتة، وذلك أبلغُ في موتها، كأنّه قال: أمواتٌ في الحالِ، غيرُ أحياءٍ

شتّانَ بين الخالقِ القادرِ على كلِّ شيء، والميّتِ العاجزِ عن أيّ شيء

(1) حاشيتا القونويّ وابن التّمجيد على البيضاويّ: 11/ 338.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 224.

في المآل[1]، بينما سياق الآية الأخرى ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾ هو حول المقارنة بين الله المالك الرّازق المُنعم القادر على كلّ شيء، وبين العبد المملوك العاجز عن أيّ شيء.

علّة وصْف العبد المملوك، بأنّه ﴿لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾:

عـبـدٌ فـيـه كـلُّ أوصافِ العجزِ، فهو مـثـالٌ على أصـنـامٍ أمـواتٍ غيرِ أحياء

وَصَفَ البيانُ القرآنيُّ العبدَ بأنّه لا يقدر على شيءٍ بعد وصْفه بأنّه مملوكٌ في قوله تعالى: ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾؛ لأمرين:

الأوّل: للتّمييز بينه وبين مَن فيه شائبةُ حرّيّة، كالمُكاتَب والعبد المأذون له في التّصرّف؛ لأنّهما يقدران على بعضِ التّصرّفات استقلالًا[2]، فهذا الوصفُ أفصحَ عن المعنى المقصودِ، وهو أنّ هذا المملوك ليس ممّن ملَّكَهُ سيّدُه فملَكَ وقَدرَ.

الثّاني: لبيان أنَّه أقلُّ العبيد فائدة؛ أيْ: ليس عبدًا مملوكًا عاديًّا؛ بل إنّه عبدٌ عاجزٌ عن كلّ ما يقدر عليه النّاس، كأنْ يكون أعمى وزَمِنًا وأصمَّ[3]؛ أيْ: عاجزًا أيّما عجْز؛ لأنّه لا يستطيع أنْ يفعل شيئًا أيَّ شيء كان، فهو أسوأ مَثَلٍ للعبدِ المملوك، وأبلغُ مثالٍ على عجْز البشر، وهذا مِثْلُ أصنامهم، فهم أمواتٌ غيرُ أحياء ولا يملكون شيئًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖ﴾ [النّحل: 20 - 21]، وقوْله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقٗا﴾ [العنكبوت: 17][4].

كما أنّ البيانَ القرآنيّ قد وصَفَ العبدَ المملوك بأنّه ﴿لَّا يَقۡدِرُ﴾، كما وصَفَ الحرّ ﴿وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ﴾؛ لأنّ العبدَ المملوكَ

(1) زكريا الأنصاريّ، فتح الرّحمن: 1/ 303.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/ 622، والأنصاريّ، فتح الرّحمن، ص: 311، والرّازيّ الحنفيّ، أنموذج جليل، ص: 260، وطنطاويّ، الوسيط: 8/ 199.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 224.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 224.

مرزوقٌ أيضًا، فلهُ الطّعامُ والشّراب، وغيرُ ذلك من الأشياء، ولكنَّه لا يقدر على التَّصرّفِ.

دلالة التّعبير بالمضارع في ﴿يَقْدِرُ﴾:

نفيُ القدرةِ عن العبدِ، صورةٌ متخيَّلةٌ تستحضرُ غايةَ عجْزه

عبّر القرآنُ بالفعل المضارع ﴿يَقْدِرُ﴾ في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾؛ للإشارةِ إلى تجدّدِ نفي القدرة عن العبد المملوك؛ أيْ: استمرار عجزه في كلّ الأوقات والأحوال، فلا تتأتّى منه أيُّ قدرةٍ لا حاضرًا ولا مستقبلًا؛ كما أنّ التّعبير بالمضارع ﴿لَّا يَقْدِرُ﴾ يخلُقُ صورةً متجدّدةً متكرّرةً في المُخيّلة تستحضرُ عجْزَه وعدمَ قدرته.

الغرض من حذف فاعل ﴿يَقْدِرُ﴾:

إذا استوى الحذفُ والذِّكرُ، فالحذفُ أبلغُ

حذفَ البيانُ القرآنيُّ فاعل ﴿يَقْدِرُ﴾ في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ والتّقدير: (لا يقدر العبد)، وغرض الحذف هو الاختصار؛ لأنّه مفهومٌ، فالسّياق يدلّ عليه؛ إذ الكلامُ عن العبد المملوك، وقوله: ﴿لَّا يَقْدِرُ﴾ صفة ثانية لـ ﴿عَبْدًا﴾، فكان هذا الحذف أبلغَ من الذِّكر.

الغرض من تنكير ﴿شَىْءٍ﴾:

في التّنكيرِ عمومٌ وتقليلٌ، يدلّ على غايةِ عجْز العبدِ المملوك

في تنكير لفظة ﴿شَىْءٍ﴾ معنيان:

الأوّل: العمومُ؛ لكون لفظةِ ﴿شَىْءٍ﴾ نكرةً في سياق النَّفي، والمعنى: لا يقدر على أيّ شيءٍ مهما كان نوعه، سواء أكان تصرفًا بمالٍ أم بغير مال، أم كان حجمه صغيرًا أم كبيرًا، والمعنى: عاجزٌ عَن كلِّ ما يَقدِرُ عَلَيْهِ النّاسُ، كَأَنْ يكونُ أعمَى وزَمِنًا وأصمَّ، بِحَيثُ يكونُ أقَلَّ العَبِيدِ فائِدةً، لا يقدر على فعل شيءٍ البتّةَ[1].

الثّاني: التّقليلُ والتّحقيرُ؛ والمعنى: لا يقدر على أيّ شَيْءٍ مهما

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 224.

كان قليلًا، وانتفاءُ الشّيءِ القليلِ يقتضي انتفاءَ الشّيءِ الكثير بطريقِ الأوْلى.

نكتة العدول من الاسميّة، إلى الفعليّة:

تفنّنٌ في الوصف لحالِ مملوكية هـذا العـبـدِ واستمرارِ عجزه

عدَلَ البيانُ القرآنيّ في وصْفِ العبد من الجملة الاسميّة ﴿مَّمْلُوكًا﴾ إلى الفعليّة ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾؛ تفنُّنًا وتنويعًا في الكلام بالمخالفة في الأسلوب، الّذي جمع بين الجملة الاسميّة الّتي تدلّ على الثّبات، وبين الجملة الفعليّة الّتي تدلّ على الاستمرار التجدّديّ؛ ليجمع في وصْفِ هذا العبد بين أمريْن: حاله الثّابت في كونه مملوكًا، واستمرار هذه الحالِ في عدم قدرته على أيّ تصرُّفٍ سواء بالمال أم بغيره، فعجزه مستمرٌّ متجدّد.

معنى الواو في ﴿وَمَن﴾:

العطفُ يُظهرُ التّغايرَ الكبيرَ بين الصَّنمِ العاجزِ، وبين اللهِ القادر

(الواو) في قوله تعالى: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ﴾ عاطفةٌ، عطَفَتْ (مَنْ) الّذي هو اسم موصول بمعنى الّذي على ﴿عَبْدًا﴾، كأنّه قيل: عبدًا مملوكًا وحُرًّا رزقناه[1]، ورغم أنّهما صورتان في المثَلِ المضروبِ الّذي يتكامل بهما، وأنّهما يتشاركان في الجنسيّة؛ أيْ: الإنْسانيَّة، إلّا أنّهما صورتان متقابلتان متضادّتان؛ بما يُظْهِرُ الفرقَ الكبيرَ بين الحُرِّ المَذْكور والعبد المزبور، والصَّنم العاجزِ عن التَّصرّف، والإلهِ المالكِ القادرِ سبحانه، بما يؤكّد امتناعَ التّسويةِ بينهما.

دلالة ﴿وَمَن﴾ في ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ﴾:

مفاد الموصوليّةِ والنّكرة الموصوفةِ، في السّياق

تحتمل ﴿وَمَن﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ﴾ وجهيْن:

الأوّل: أن تكون موصولة، بمعنى حُرٍّ، بقرينة أنَّهُ وقع في مقابلَةِ عَبْدٍ مملوكٍ، وأنّه وصْفٌ بالرّزق الحسن فهو ينفقُ منه سرًّا وجهرًا؛

(1) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 5/ 339.

أيّ: كيف شاء، وهذا من تصرّفات الأحرار؛ لأنّ العبيد لا يملكون رزقًا في عُرْف العرب[1].

الثّاني: نكرةٌ موصوفةٌ معطوفةٌ على ﴿عَبْدًا﴾[2]، وهو اختيارُ الأكثرين؛ ليُطابقَ عبدًا؛ فإنّه نكرةٌ موصوفة أيضًا، والتّقدير: وحرًّا رزقناه بطريقِ الملك[3].

سرّ التّعبير بالاسم الموصول وصلته:

عبّر القرآن بالاسم الموصول (مَن) في قوله: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ﴾ ولم يَقُلْ: (وحرًّا رزقناه)، لأمريْن:

الأوّل: للتّركيزِ على الصِّلة؛ لأنّ القرآن يأتي بالاسم الموصول عندما تكون صلته هي الّتي عليها مدارُ الحكم.

الثّاني: للتّنويه بمكانةِ الاسم الموصول وتفخيمِه وتعظيمِه الّذي يدلّ عليه السّياقُ.

في الموصوليةِ إيذانٌ بوجهِ استحقاقهم للمدحِ المقابلِ للذّمِ

الغرض من تقديم مَثَل العبد على الحرّ:

قدَّمَ البيانُ القرآنيُّ مَثَلَ العبد المملوك العاجز عن أيّ نفع على الحرِّ المالك القادر في قوله تعالى: ﴿۞ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ﴾؛ مراعاةً للسِّياقِ ومقصودِ الآيات الرّئيس الّذي هو مُنْصبٌّ على بيانِ عجزِ الأصنام، وإنكارِ تعظيمها ومساواتها باللّه سبحانه وهي لا شيء، وليس مُنصبًّا على بيانِ عظمة اللّه ﷻ على وجهِ التّفصيل، مع أنّ الآية تبيّن الأمريْن، ولذا قدّم ذِكرَ مَثَلِ العبدِ إمعانًا في انتقاصِ الأصنام.

في التّقديم إمعانٌ في انتقاصِ الأصنام، وإنكارِ مساواتها باللهِ سبحانه

دلالة التّعبير بالفعل الماضي ﴿رَّزَقْنَٰهُ﴾:

أتى التَّعبيرُ القرآنيّ بلفظ ﴿رَّزَقْنَٰهُ﴾ بصيغةِ الماضي في قوله

تحقّقُ وقوعِ رزقِ اللهِ للإنسان، أمرٌ قطعيّ، لا يشوبه ارتياب

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 224.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129.

(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/ 623، والسّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 7/ 269، وطنطاويّ، الوسيط: 8/ 199.

تعالى: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا﴾، رغم أنّ رِزْقَ اللّهِ لهذا الحُرِّ لا يقتصرُ على الماضي، فهو في الحاضر والمستقبل كذلك؛ ليدلَّ على أنّ رِزْقَ اللّه لهذ الحرِّ القادرِ على الإنفاق، هو رزقٌ قد تحقّق في الماضي، وقد عاينه هذا الحرُّ ويتقلّبُ في آثاره، وهو في الحاضر والمستقبل محقَّقُ الوقوعِ ولا ينقطع، ولهذا جعلَ اللّهُ مستقبله كالماضي، والمعنى وسنرزقه قطعًا؛ لأنّ رِزْقَ اللّهِ من سُننهِ الكونيّة سبحانه.

بلاغة الالتفات من الغيْبة إلى التّكلّم:

التفتَ البيانُ الإلهيّ من ضمير الغَيبة، بقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ﴾ إلى ضمير التّكلّم بقوله: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا﴾، فقال: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا﴾، ولم يَقُلْ: (ومَنْ رزقه منه)؛ لأمريْن:

تلوينُ الخطابِ إشعارٌ بضربِ المَثَلِ، زيادةً في الاهتمام والاتّعاظ

الأوّل: للإشعارِ باختلاف حالَيْ ضربِ المَثَل والرّزق[1]، زيادةً في الاهتمامِ بهما والاتّعاظ بحالهما؛ أيْ: ذَكَرَ اللّهُ تعالى ذلك لكم لتتّعظوا وتتفكّروا في حالِ رجلَيْن: أحدهما عبدٌ مملوكٌ لا يقدرُ على شيء، والثّاني حرٌّ مالك رزقه اللّهُ تعالى رزقًا واسعًا حلالًا حسنًا، فهو يُنفقُ على غيره من هذا الرّزق الحَسَن سرًّا وجهرًا[2].

الثّاني: لأنّ هذا الالتفات يستدعي استخدامَ ضميرِ العظمة (نا) في ﴿رَّزَقْنَٰهُ﴾؛ وفي هذا إشعارٌ بكثرةِ هذا الرّزقِ وعظمته، ويزيده كثرةً وعظمة قولُه تعالى بعد ذلك: ﴿مِنَّا﴾؛ أيْ: من عندنا وحدنا وليس من عند غيرنا[3].

التّأكيدُ على كينونةِ الرّزقِ من اللهِ وحدَه، توبيخٌ لهم على عبادة غيره

معنى حرف الجرّ (مِن) ودلالته في ﴿مِنَّا﴾:

(مِن) في قوله تعالى: ﴿رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا﴾ ابتدائيةٌ، والمعنى: ومَن

(1) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 195، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129.
(2) طنطاويّ، الوسيط: 8/ 199.
(3) طنطاويّ، الوسيط: 8/ 200.

رزقناه مِن جنابنا الكبيرِ المتعالي[1]، لا من الأصنام والآلهة الّتي تعبدونها من دونه سبحانه، وفي هذا توبيخٌ لهم، ورغم أنّ الرّزقَ هو من اللّه ﷻ كما دلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿رَّزَقْنَٰهُ﴾ إلّا أنّ ذكْرَ ﴿مِنَّا﴾ تأكيدٌ على كينونة الرّزق من اللّهِ وحده.

الغرض من تقديم شبه الجملة ﴿مِنَّا﴾:

في التقديمِ بيانٌ لعظمةِ الرّازقِ، وتوبيخٌ لِمَن يعبدُ غيره

قدّمَ القرآنُ شبْه الجملة ﴿مِنَّا﴾ على المفعول به في قوله تعالى: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾، ولم يَقُلْ: (ومَن رزقناه رزقًا حسنًا منّا)؛ للفتِ الانتباه لعظمة الرّازق سبحانه، وبيان أهميّة مصدر هذا الرّزق فهو مِن اللّه لا مِن غيره، ولتوبيخِ الكفّارِ بأنّ اللّه هو الرّازق وحده، وأنَ الأصنام لا ترزق أحدًا، فكيف يعبدونها؟ وكذلك قدّمه زيادةً في البيان للمؤمنين بأنّ أمرَ الرّزقِ إنّما هو للّه وحده، وليس لأحدٍ أنْ يشكَّ للحظةٍ أنَّ في الكونِ مَنْ يتحكّمُ في أرزاقِ العبادِ.

الغرض من تنكير لفظ ﴿رِزْقًا﴾:

رزقُ اللهِ عظيمٌ لا يُكتنهُ كُنْههُ؛ لأنّه من العظيمِ سبحانه

نكّر البيانُ الإلهيّ لفظَ ﴿رِزْقًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾، لإفادةِ معنى التّكثير والتّفخيم والتّعظيم لشأنِ هذا الرّزق؛ فرِزْقُ العظيمِ عظيمٌ، وخاصّة أنّه جاء في سياقِ تعظيم الرّازق بإضافة الفعل إلى ضمير العظمة، وذِكْرِ ﴿مِنَّا﴾ وتقديمِها على المفْعول.

سرّ وصف الرّزق، بلفظ: ﴿حَسَنًا﴾:

الرّزقُ الحسنُ، هو أطيبُ الرّزقِ وأعلاه منزلةً

وَصَفَ سبحانه الرِّزق بالحَسَن في قوله تعالى: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾؛ للإشارةِ إلى أنّه مع كثرته فهو حلالٌ طيبٌ مُستَحْسَنٌ في الشّرع، ومُستَحْسَنٌ مرضيٌّ في نظَرِ النّاس[2]، فهو ليس أيَّ رزق؛ بل هو رزقٌ حَسَنٌ، أتى عن طريقٍ حَسَنةٍ، فليس في اكتسابه ذُلٌّ ولا

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129، وطنطاويّ، الوسيط: 8/ 200.

ضَنْك، وليس ممّا يُسرعُ إليه الفسادُ أو الكَسادُ، وليس ممّا يصْعبُ الاستفادة منه، ولا يشوبُه قُبْحٌ في نوعِه، مثْل قِلَّة وجدانٍ وقْتَ الحاجة، أو إسراعِ فسادٍ إليه كسوسِ البُرِّ، أو رداءةٍ كالحَشَف[1].

معنى الفاء في قوله: ﴿فَهُوَ يُنفِقُ﴾:

امتلاكُ الرِّزقِ الحسَن كَمالٌ، والتّصرّفُ بالإعطاءِ كمالٌ أيضًا

(الفاء) في قوله تعالى: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾ عاطفة؛ لترتيبِ ما بعدها على ما قبلها؛ أيْ: لترتيب الإنفاق على الرّزق، كأنَّه قيل: ومَن رزَقْناه مِنّا رِزقًا حسَنًا فأنفَق[2].

وتفريعُ جملةِ ﴿فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ﴾ على الَّتي قَبلَها دونَ أنْ تُجعَلَ صِفةً للرِّزقِ؛ للدَّلالةِ على أنَّ مَضمونَ كِلْتا الجُملَتَيْن مَقصودٌ لِذاتِه، كَمالٌ في مَوصوفِه؛ فكَونُه صاحبَ رِزقٍ حسَنٍ كَمالٌ، وكونُه يتَصرَّفُ في رزقِه بالإعطاءِ كمالٌ آخَرُ، وكِلاهُما بضِدِّ نَقائِصِ المملوكِ الَّذي لا يَقدِرُ على شيءٍ من الإنفاقِ، ولا ما يُنفَقُ منه[3].

الغرض من التّعبير بالمُسنَد الفعليّ ﴿فَهُوَ يُنفِقُ﴾:

من علاماتِ كَرَمِ المُنْفِقِ في المَثَلِ المَضْروبِ، ثباتُ إنفاقِه وعدمُ انقطاعِه

عبّر البيانُ القرآنيُّ بصيغةِ الجملةِ الاسميّة الّتي خبرُها مُسنَدٌ فعليٌّ في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ يُنفِقُ﴾؛ للدَّلالة على ثباتِ الإنفاقِ وقوّته واستمرارِه التّجدّديّ؛ أيْ: ينفق إنفاقًا ثابتًا مستمرًّا[4]؛ وذلك لأنّ الجملة الاسميّة تُفيد ثباتَ الحكم، ومجيء خبرها مُسنَدًا فعليًّا يعني: تكرّر الإسناد في الجملة بما يُقوّي الحُكمَ ويُؤكّده.

غرضُ التّعبيرِ بالجملة الفعليّة ﴿يُنفِقُ﴾:

استحضارُ صورةِ الإنفاقِ في المُخيّلة، يُبرزُ فضْلَ الحُرّ، وعجزَ المملوك

جعَل البيانُ القرآنيُّ الفِعلَ مُضارِعًا في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ يُنفِقُ﴾؛ للدَّلالةِ على التَّجدُّدِ والتَّكرُّرِ؛ والمعنى: فهو يُنفِقُ ويَزيدُ[5]،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 224.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 224.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 225، وطنطاويّ، الوسيط: 8/ 200.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 225، وطنطاويّ، الوسيط: 8/ 200.

ولاستحضارِ حالةِ الإنفاقِ في السِّر والعلن، وتصويرِها في المُخيّلة بما يُبرز فضلَ الإنفاق الّذي تُحبّه النّفس، وفضلَ المُنفقِ وقدرتَه على مجاهدة نفسه على البذل، وبالمقابل عجز العبدِ المملوك وقصوره عن هذه المرتبة، وفي التّعبير بالفعلِ المضارعِ ﴿يُنفِقُ﴾ مقابلَ التّعبير عنِ الرّزق بالفعل الماضي ﴿رَزَقْنَٰهُ﴾، إشارة إلى فعله الخير بما رُزق من مال ولو لم يزددْ هذا المال.

نكتة التّعبير بلفظ ﴿يُنفِقُ﴾ في الآية:

الإنـــفـــاقُ في الخيرِ، هو أعلى درجاتِ التّصرّفِ بالمالِ الحلال

جاء التّعبير بلفظ ﴿يُنفِقُ﴾ دون غيره في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ يُنفِقُ﴾؛ للدّلالة على أنّ أعلى تصرّفٍ يقوم به العبد بماله هو الإنفاق في الخير، والدّليلُ على أنّ هذا الحرّ ينفقُ ماله بالخير أنّ مَثَل هذا الحرِّ ضُرِبَ لأفضلِ مثلٍ للأحرار، كما أنّ مَثَل العبد ضُرِبَ لأسوأِ شيءٍ في العبيد، وهذا لبيانِ الفرقِ الشّاسع بين المَثَلَيْن.

معنى حرف الجرّ، في قوله: ﴿يُنفِقُ مِنْهُ﴾:

بـيـان تـبـايـنِ الـحـالِ بين الصَّنمِ العاجز، والمُعطي الكريم

حرف الجرّ (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ﴾ للتّبعيض؛ أيْ: يُنفق بعضَ الرّزق الحَسَن؛ إذ إنّه لو كانت للتّوكيد وكان التّعبير (فهو ينفقه)؛ لدلّ على أنّه ينفقُ كلَّ ماله، وهذا يجعله عاجزًا عن التّصرّف؛ لأنّه لا مالَ عنده حينئذٍ، وهذا لا يناسبُ هذا السّياق؛ لأنّ الحرّ المالكَ المُتصرّف يصبحُ عندما ينفقُ كلّ ماله قريبًا من العبدِ الّذي لا يملك؛ لأنّه حرٌّ فقَدَ ماله، ممّا يترتّب على ذلك تحديد دائرة تصرّفاته.

كما أنّ حرف الجرّ هنا يُفيدُ المبالغةَ في الدّلالة على ما قُصد بالمَثَل من تباينِ الحالِ بين المَثَلَيْن، فإنّ العبدَ المملوك العاجز عن أيّ نفعٍ حيث لم يكنْ مثلَ المالكِ الّذي ينفقُ بعضَ ماله، فما ظنُّك عندما يُقارَن العبدُ العاجزُ بمالكِ المُلكِ الّذي لا تنقطع نعمُه سبحانه؟!.

الموقع النّحويّ لقوله: ﴿سِرًّا وَجَهۡرٗا﴾:

في المصدريّة توكيدٌ لإنفاقه، وفي الحاليّة تعميمٌ يدلّ على استقلاليّة التّصرّف

إعرابُ ﴿سِرًّا وَجَهۡرٗا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ يُنفِقُ مِنۡهُ سِرًّا وَجَهۡرٗا﴾ يحتمل وجهيْن:

الأوّل: منصوبان على المصدر؛ والمعنى: فهو يُنفقُ إنفاقَ سرٍّ وجهرٍ، وهذا فيه تأكيدٌ لإنفاقه وحرصه على هذا الإنفاق بما يدّلّ على كرمه.

الثّاني: منصوبان على الحاليّة من ضمير ﴿يُنفِقُ﴾، وهما مصدران مؤوّلان بالصّفة؛ أيْ: فهو ينفق مُسِرًّا ومجاهِرًا، والمقصود من ذكرهما تعميمُ الإنفاقِ وشموله لكلّ أحواله كنايةً عن استقلالِ التَّصَرُّفِ وعدم الوقاية من مانعِ إيّاهُ عن الإنفاق[1].

سرّ تقديم لفظ ﴿سِرًّا﴾، على لفظ ﴿وَجَهۡرٗا﴾:

في تقديمِ السِّرِّ على الجهرِ إيذانٌ بفضلِه عليه؛ لأنَّ المقامَ مقامُ بيانِ أفضلِ الأحرار في التّصرّف، فنفقةُ الحرّ في السّرّ خيرٌ من الجهرِ؛ لأنّها أبعدُ عن الرّياء، وأحفظُ لكرامةِ الفقير، قال تعالى: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ٢٧١﴾ [البقرة: 271]، وجاء في الحديث: "سبعة يُظلّهم اللّه في ظلّه يوم لا ظلّ إلّا ظلّه ... ورجلٌ تصدّق بصدقةٍ فأخفاها، حتّى لا تعلمُ شِماله ما تنفقُ يمينه"[2].

في تقديم إنفاقِ السّرِّ، بيانٌ لأفضليّته وأهميّته

سرّ التّعبير بالجهر دون العلانية:

الدّليل على كمالِ القدرةِ في التّصرّف، لا على مجرّدِ القدرة

اختارَ البيانُ القرآنيُّ لفظ ﴿وَجَهۡرٗا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ يُنفِقُ مِنۡهُ سِرًّا وَجَهۡرٗا﴾ دون لفظ (العلن) علمًا بأنّه ورد في آياتٍ كثيرة مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 225.

(2) صحيح البخاريّ، كتاب: الزّكاة، باب: الصَّدَقَةِ بِاليَمِينِ، رقم: 1357.

﴿رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾﴾ [فاطر: 29] ومثلها [البقرة: 271] و[الرّعد: 22] و[إبراهيم: 31]؛ لكون لفظِ الجهر أنسبَ للسّياق وللمقصود، فالعلنُ ضدّ السّرّ، بينما الجهرُ ليس ضدّ السرّ فقط؛ بل هو الكشفُ والظّهورُ عيانًا بإفراطٍ وشدّةٍ ومبالغة[1].

وسياقُ آياتِ الصّدقةِ أتى لبيانِ أنّ المتصدّقين ينفقون المالَ سرًّا لا يَعرفُ عنه أحدٌ، وعلنًا فيما يراهم فيه النّاس، ولكنّ المقصودَ في سياقِ هذه الآية هو بيانُ كمالِ قدرةِ هذا الحرّ على التّصرّفِ بماله، فهو قادرٌ على أنْ ينفقه سرًّا، كما أنّه قادرٌ على أنْ ينفقهُ جهرًا، ويتضمّن هذا أنّه قادرٌ على أنْ ينفقهُ علنًا؛ لأنّ الجهرَ يتضمّنُ العلنَ، ولكنّ العلنَ لا يتضمّنُ الجهرَ، ولذا بيّنتْ الآيةُ أبعدَ التّصرّفين عن بعضهما ﴿سِرًّا وَجَهْرًا﴾؛ للدّلالة على كمالِ القدرةِ في التّصرّف لا على مجرّدِ القدرةِ فقط[2].

بلاغة الطّباق بين السّرّ والجهر:

في الطّباق بين إنفاقِ الحرّ سرًّا وإنفاقهِ جهرًا ثلاثة أمور:

الجمعُ بين إنفاقِ السّرِّ والجهرِ، بيانٌ لكمالِ تصرّفِ الحرِّ

الأوّل: بيانُ كمالِ تصرّف الحرّ؛ أيْ: ينفقُ كما يشاءُ فهو إنسانٌ كريمٌ، لا يبخلُ بشيءٍ ممّا رزقه اللّهُ؛ بل ينفقُ منه في عمومِ الأحوالِ؛ أيْ: حال السّرّ وحال العلن؛ ليعمَّ إنفاقُه كلّ الأوقات، وعلى من تحْسُنُ معه النّفقة سرًّا؛ أيْ: يجتنب عن قَبولها جهرًا، وعلى من تحْسُنُ معه النّفقةُ جهرًا[3]؛ ليعمّ إنفاقهُ ويشملَ إنعامهُ كلَّ أصنافِ النّاسِ المُستحقّين للإنفاق.

الثّاني: دلالةٌ على أنّ إنفاقَ الحرِّ في المثَل المضروب هو الإنفاقُ

(1) الرّاغب، المُفردات، ص: 208، والعسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 287، والزّبيديّ، تاج العروس: (جهر).

(2) القدوميّ، التّفسير البياني لما في سورة النّحل، ص: 151.

(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129، وسيد طنطاوي، الوسيط: 8/ 200.

في الخير؛ لأنّ التّعبيرَ عن النّفقةِ بالسّرّ والعلنِ جاء في القرآن في سياق نفقةِ الخير، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٢٧٤﴾ [البقرة: 274]، وقال تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ٣١﴾ [إبراهيم: 31]، ولأنّ الإنفاقَ سرًّا وعلانيةً يُمثّلُ مَظْهَرًا من مظاهر التَّوازُن في الاقتصاد الإسلاميّ، فالإنفاقُ سرًّا له وجوهُهُ الاقتصاديَّة وآثارُهُ الاجتماعيَّة، وكذلك الإنفاقُ علانيةً، كلٌّ بحَسَبِه وما يتناسبُ معه.

الثّالث: إشارةٌ إلى أصنافِ نعمِ الله تعالى الباطنةِ والظاهرةِ[1].

بلاغة المقابلة بين الحالَيْن في المَثَل:

قابلَ البيانُ القرآنيُّ بين الحالَيْن المُقارَنَيْن في المَثَل، ﴿عَبۡدٗا﴾: (حرًّا)، ﴿مَّمۡلُوكٗا﴾: ﴿وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا﴾، ﴿لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾: ﴿فَهُوَ يُنفِقُ مِنۡهُ سِرّٗا وَجَهۡرًاۖ﴾، ولكنّه لم يُطابق بينهما في الألفاظ، بأنْ يُقال: (وحرًّا مالكًا للأموال)، مع كونه أدلَّ على تباين الحالِ بينه وبين قسيمه؛ بل عدلَ عن ذلك؛ لتوخّي تحقيق الحقِّ، بأنّ الأحرارَ أيضًا تحتَ ربقةِ عبوديّته ﷻ وأنّ مالكيَّتَهم لِما يملكونه ليست إلّا بأنْ يرزُقَهم الله تعالى إيّاهُ من غيرِ أنْ يكونَ لهم مدخلٌ في ذلك، مع محاولة المبالغة في الدّلالة على ما قُصد بالمَثَل من تباين الحالِ بين المُمثَّلَيْن، فإنّ العبدَ المملوك حيث لم يكنْ مثلَ العبد المالكِ، فما ظنُّك بالجماد ومالكِ المُلك خلّاق العالَمين؟![2].

لا يقبلُ عقلٌ مساواةَ العبدِ للمالكِ، فما الظّنّ بالجماد ومالكِ المُلك؟

سرّ فصل قوله: ﴿هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ﴾:

فَصل البيانُ الإلهيّ جملةَ ﴿هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ﴾ عن جملة ﴿*ضَرَبَ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129.

غـرَضُ التَّشبيهِ عـدَمُ التَّساوي، بين حَجَرٍ مواتٍ، ومَـنْ له القدرةُ والحياة

ٱللَّهُ مَثَلًا﴾، ولم يأتِ بينهما بعاطفٍ؛ لِما بينهما من اتصال المعنى؛ إذ جاءتْ جملةُ ﴿هَلْ يَسْتَوُۥنَۚ﴾ وهي إنشائيّة لفظًا خبريّةً معنًى؛ ومعناها: (لا يَسْتَوونَ)، لكنّه جاء في صورة الإنشاء لما في الإنشاء من معنى المحاورة، فتكون الجملة مسوقة لتأكيد معنى المثل السّابق وبيان الغرض منه؛ فقد بيَّنت غرَضَ التَّشبيهِ بأنَّ المثَل مُرادٌ منه عدَمُ تَساوي الحالَتَيْنِ؛ لِيَستدِلَّ به على عدَمِ مُساواةِ أصحابِ الحالةِ الأولى لِصاحِبِ الصِّفةِ المشبَّهةِ بالحالةِ الثّانيةِ، والاستِفْهامُ مُستعمَلٌ في الإنكارِ[1].

بلاغة الاستفهام ونوعه:

لا تستوي المخلوقات والخالقُ سبحانه

الاستفهام بـ ﴿هَلْ﴾ في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوُۥنَۚ﴾ إنكاريٌّ معناه النّفي؛ لأنّه جاء بعد جانبيْن مُتقابليْن في هذا المثَل، فالفرقُ بينهما واضحٌ وعظيمٌ عند كلّ ذي قلبٍ سليم، وهذا الاستفهام الإنكاريّ التّوبيخيّ هو نفيٌ للتّسوية، وقد جاء النّفيُ بصيغةِ الاستفهام تأكيدًا للنّفي، كأنّ النّفي مقرّرٌ بالبداهةِ وعند المُخاطَب، فكأنّه قد جاء من عنده"[2] والمعنى: هل يستوي في عُرفكم أو في عُرفِ أيّ عاقلٍ هذا العبدُ المملوك العاجز الّذي لا يقدرُ على شيءٍ مع هذا الإنسان الحرِّ المالك الّذي رزقه اللّهُ سبحانه رزقًا واسعًا حلالًا، فشكر الله عليه، واستعمله في وجوهِ الخير، إنّ ممّا لا شكّ فيه أنّهما لا يستويان حتّى في نظرِ مَن عنده أدنى شيءٍ من عقل[3]؛ أيْ: لا يستويان مع أنّ الفريقيْن سيّانِ في البشريّة والمخلوقيّة لله سبحانه[4]، وإنْ كان الأمر كذلك، فكيف سوّى المشركون الجهلاءُ في العبادة بين الخالقِ الرّازق الّذي يملك كلَّ شيء، وبين غيره من المعبودات الباطلة الّتي

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 225.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4224.
(3) طنطاويّ، الوسيط: 8/ 200.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129.

لا تسمعُ ولا تُبصر ولا تعقلُ، ولا تملك شيئًا[1]، كما أنّ التّعبيرَ بحرفِ الاستفهام ﴿هَلۡ﴾ دون الهمزة؛ أيْ: لم يقل: (أيَسْتَوونَ؟)؛ للدّلالة على قوّةِ عدمِ المساواة، إذ ﴿هَلۡ﴾ أشدُّ استفهامًا من الهمزة، وهي مفيدةٌ للتّحقيق؛ لأنّها بمعنى قد في الاستفهام[2].

دلالة التّعبير بضمير الجمع في ﴿يَسۡتَوُۥنَۚ﴾:

عمومُ المقارنة، دليلٌ على دقّةِ الحكم، وهو عدمُ التّساوي

جُمِعَ الضّميرُ في قوله تعالى: ﴿يَسۡتَوُۥنَۚ﴾ وإنْ تقدَّمَه اثنانِ ﴿عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا﴾ ﴿وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ﴾ ولم يَقُلْ: هل يستويان؛ لعدّة وجوه:

الأوّل: لأنَّ المُرادَ جِنسُ العَبيدِ والأحرارِ المدلولِ عليهما بـ ﴿عَبۡدٗا﴾ وبـ ﴿وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ﴾؛ أيْ: المقصود بالمَثَل كلُّ مَن اتّصف بهذه الأوصاف المذكورة من الجنسيْن المذكوريْن لا فردان مُعيّنان منهما[3]، والمعنى: هل يستوي العبيدُ والأحرار الموصوفون بما ذُكر من الصِّفاتِ؟[4].

الثّاني: لمراعاةِ أصحابِ الهَيْئَةِ المُشَبَّهَةِ؛ لِأنَّها أصنامٌ كثيرة كُلُّ واحدٍ منها مُشَبَّهٌ بعبدٍ مملوكٍ لا يقدرُ على شيءٍ، فصيغةُ الجمع هنا تجريدٌ لِلتَّمثِيلِيَّةِ؛ أيْ: هل يستوي أولئك مع الإلهِ الحقِّ القادرِ المُتصرّف، وإنّما أُجري ضميرُ جمعهم على صيغةِ جمعِ العالم تغليبًا لجانبِ أحد التّمثيليْن، وهو جانب الإلهِ القادر[5].

الثّالث: يعود الضّميرُ على الأغنياءِ والفُقَراءِ المدلولِ عليهما بهما أيضًا.

الرّابع: اعتبارًا بمعنى ﴿وَمَن﴾، فإنَّ معناها جمعٌ، فراعَى معناها في قوله: ﴿هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ﴾ بعدَ أنْ راعى لَفظَها في قوله: ﴿وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ﴾[6].

(1) طنطاويّ، الوسيط: 8/ 200.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/ 47.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129، وطنطاويّ، الوسيط: 8/ 200.
(4) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/ 235، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 129.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 226.
(6) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 12/ 122.

الخامس: جَمَعَه نظرًا إلى أنَّ أقَلَّ الجَمعِ اثنانِ[1].

سرّ فصل قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ﴾، وموقع الجملة:

اختصاص الله بالشُّكرِ، لظهورِ حجّةِ اختِصاصِه بالإنعامِ

لمّا كان جوابُ ﴿هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ﴾ قَطعًا: لا، وعُلِمَ أنَّ الفاضِلَ في المثال المذكور ما كان مِثالًا له سُبحانَه؛ عُلِمَ أنَّ مَن سَوَّى بينهما أو فعَلَ ما يَؤولُ إلى التَّسويةِ أجهَلُ الجَهَلةِ، فثَبَت مَضمونُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ وأنَّ غَيرَه تعالى لا يُساوي شيئًا، فثَبَت بلا رَيبٍ أنَّه سبحانه المختَصُّ بالمثَلِ الأعلى، فعبَّرَ عن ذلكَ بقَولِه تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[2]، فهو شكرٌ على بيانِ الأمرِ بهذا المثالِ وعلى إذعانِ الخصمِ له، وهذا كما تقول لمَن أذعنَ لك في حُجّة وسلّم ما تبني أنتَ عليه قولك: الله أكبر، على هذا يكون كذا وكذا، فلمّا قال هنا: هَلۡ يَسۡتَوُۥنَ؟ فكأنّ الخصمَ قال له: لا، فقال: الحمد لله ظهرتْ الحُجّة[3]؛ أيْ: جاءتْ الجملةُ تأكيدًا لنفي عدمِ التّساوي، وأنّه يحمد الله تعالى للوصولِ إلى هذه النّتيجةِ الّتي أخذتْ من إقرارهم[4].

وأمّا موقع جملة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ﴾ فهي مُعترِضةٌ بينَ الاستِفهامِ المفيدِ للنَّفي في ﴿هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ﴾ وبينَ الإضرابِ بـ ﴿بَلۡ﴾ الانتقاليَّةِ في ﴿بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾، والمقصودُ مِن هذه الجملةِ: أنَّه تبيَّن مِن المثَلِ اختِصاصُ اللهِ بالإنعامِ، فوجَب أن يَختَصَّ بالشُّكرِ، وأنَّ أصنامَهم لا تَستحِقُّ أنْ تُشكَرَ[5].

معنى (ال) في لفظ ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾:

التّعريف دالٌّ على عمومِ المحامد

اللّام في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ﴾ لتعريف الجنسِ، وهي تفيدُ

(1) الأنصاريّ، فتح الرّحمن، ص: 311، والرّازيّ الحنفيّ، أنموذج جليل، ص: 261.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 216.
(3) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 3/ 410.
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4224.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 225.

توكيدَ اللّفظِ وتقريره وإيضاحه للسّامع[1]؛ وتُفيدُ العمومَ[2]؛ أيْ: تشملُ كلّ حمدٍ سواء حمد المتكلّم أم حمد جميعِ الخلق، فالتّعريفُ دالٌّ على عموم المحامد؛ لأنّه سبحانه مولى جميعِ النّعم لا يستحقّه أحدٌ غيرُه وإنْ ظهرتْ على أيدي بعض الوسائط فضلًا عن استحقاقِ العبادة، وفي هذا العموم إرشادٌ إلى ما هو الحقُّ، من أنّ ما يظهرُ على يدِ مَنْ ينفقُ ممّا ذكر راجعٌ إلى اللّه سبحانه كما لوّح به قوله تعالى: ﴿رَّزَقۡنَٰهُ﴾[3].

فائدة التّعبير بالحمد دون الشّكر:

الحمدُ رأسُ الشُّكرِ، ومظهرٌ من مظاهرِه

عبّر البيانُ الإلهيُّ بالحمد دونَ الشُّكر، وجعله كنايةً عنه، في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ﴾؛ لكونِ الحمدِ في الآية مَظْهرًا من مظاهرِ الشُّكر، في مَظْهَرِ النُّطق، ولكونِ الكلام على إخلالِ المشركين بواجبِ الشّكر؛ إذ أثنوا على الأصنام، وتركوا الثّناءَ على اللّه[4].

معنى اللّام في شبه الجملة ﴿لِلَّهِۚ﴾:

انحصارُ الحمدِ في ملكِ اللّه تعالى، لاختصاصِه به

لام ﴿لِلَّهِۚ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ﴾ للاختصاصِ الّذي يفيد انحِصارَ الحَمدِ في مُلكِ اللّهِ تعالى، وهو إمّا حصرٌ ادّعائيٌّ أو حصرٌ إضافيٌّ، وتفصيلهما على هذا النّحو:

الأول: حَصرٌ ادّعائيٌّ؛ لأنّ الحكم باختصاصِ جنسِ الحمد به تعالى؛ لوجود لام تعريف الجنس في قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ ولام الاختصاص في قوله: ﴿لِلَّهِۚ﴾ يستلزمُ انحصار أفرادِ الحمد في التعلّق باسم اللّه تعالى؛ لأنّه إذا اخْتَصَّ الجِنْسُ اخْتَصَّتِ الأفرادُ، إذ لو تحقّق فردٌ من أفراد الحمد لغير اللّه تعالى لتحقّق الجنسُ في ضمنه، فلا يتمُّ معنى اختصاصِ الجنس المُستفاد من لام الاختصاص الدّاخلة على

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 159.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 157.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 130.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 226.

اسم الجلالة[1]، وبناءً على ذلك فإنّ الحمدَ إنَّما يَكونُ على نِعمةٍ، وغيرُ اللّهِ إذا أنعَم، فإنَّما إنعامُه مَظهَرٌ لِنِعمةِ اللّهِ تعالى الَّتي جَرَتْ على يدَيْه[2].

الثاني: قصرٌ إضافيٌّ، أي قصر إفرادٍ للرَّدِّ على المشركين؛ إذ قسَّموا حَمْدَهم بيْنَ اللّهِ وبينَ آلِهَتِهم[3].

الغرض من الجملة الاسميّة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ﴾:

استحقاق اللهِ للحمدِ، حقيقةٌ مُقرَّرَةٌ، لا تزول ولا تحول

معنى قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ﴾ ثناؤُه سبحانه على ذاته حيثُ ساقَ سبحانه هذه الأمثال الواضحة للتّمييز بين الحقّ والباطل، وأفادَ التّعبيرُ بالجملة الاسميّة إفادةَ تقريرٍ وتأكيدِ حقيقةَ أنّ اللّه هو المستحقُّ للحمدِ وحده، وأنّه حقيقةٌ ثابتةٌ دائمةٌ مستمرّةٌ لا تزول ولا تحول؛ لأنّ الجملة الاسميّة تفيد قوّةَ الحُكم وبقاءه[4]، وفيها تعليمٌ للمؤمنين أنْ يحمدوا اللّه على إرشادهِ لهم، وتعليمهم كيف يقذفون بحقّهم على باطلِ أعدائهم فإذا هو زاهقٌ[5].

معنى ﴿بَلۡ﴾ وغرضها في السّياق:

بعد إقامةِ الحُجّة على المكابرِ، لا بدّ من تجهيلِه

﴿بَلۡ﴾ للإضراب الانتقاليّ، وهو الانتقالُ من أمرٍ إلى أمرٍ أفظعَ منه مع بقاءِ الحُكم الأوّل؛ أيْ: أضرب "للانتقال من الاستدلالِ عليهم إلى تجهيلهم في عقيدتهم"[6]، أو أضربَ للانتقالِ من الحُكم بإشراكهم وتسويتهم الأصنام باللّه إلى الحُكم بجهلهم في عقيدتهم، أو أضرب عن علمهم البدهيّ الّذي طمسَ فيه الهوى على مداخلِ الفكرِ والعلم[7].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 160.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 226.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 225.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 157.
(5) طنطاوي، الوسيط: 8/ 201.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 226.
(7) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4224.

سرّ إسناد نفي العِلم إلى الأكثريّة:

ذَمٌّ لأكثرهم بالجهل تصريحًا، وذمٌّ لأقلّهم بالمكابَرة تعريضًا

أسندَ البيانُ القرآنيّ نفيَ العِلْم إلى الأكثريّة في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ للإشعار بأنّ مِن هؤلاء الكافرين مَن يعلمُ الحقّ ويعرفه كما يعرف أبناءَه، ولكنّ الهوى والغرور والتّقليد الباطل حالَ بينه وبين اتّباعِ الحقّ[1]، كقوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [النّحل: 83][2]، وجعله يكابرُ استِبْقاءً للسِّيادةِ، واستِجْلابًا لِطاعةِ دَهْمائِهم؛ فهذا ذَمٌّ لأكثَرِهم بوصمةِ الجهلِ بطريقِ التّصريح، وهو ذمٌّ لأقلِّهم بوَصْمةِ المكابَرةِ والعِنادِ بطَريقِ التَّعريض[3]، والجهلُ في الطّرفيْن أقليّة أو أكثريّة ناتجٌ عن جحودهم وإغلاقهم قلوبهم عن الإيمان.

نكتة توسّط النّفي بين المُسنَد إليه والمُسنَد الفعليّ:

نفيُ العلم عن أكثرهم دائمٌ وثابتٌ لهم

أفاد توسطُ النَّفي ﴿لَا﴾ بين المُسنَد إليه ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ والمُسنَد إليه الفعليّ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، ثباتَ نفي العلم عن أكثرهم؛ لأنّ النَّفي إذا دخلَ على الجملةِ أفادَ منعَ ثبوتِ الخبَر للمُسنَد إليه.

دلالة التّعبير بالمضارع في ﴿يَعْلَمُونَ﴾:

جهلهُم بحقيقةِ استحقاق الله للحمد والعبادة، هو جهلٌ مُستمرٌّ مُتجدّد

عبّر القرآنُ الكريم بالفعلِ المضارع ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ لإفادةِ استمرارِ حدوثِ وتجدّدِ جهلهم بحقيقةِ أنّ اللّهَ هو المستحقُّ للحمد والعبادة وحده؛ لأنّه جهلٌ من كسبِ أيديهم ناتجٌ عن جحودهم وإغلاقِ قلوبهم عن الإيمان، وعقولهم عن التّفكّر، وهذا أمرٌ مُستقرٌّ ثابتٌ فيهم، لا جهلٌ ناتجٌ عن عدمِ وصولِ الخبر إليهم.

(1) طنطاويّ، الوسيط: 8/ 201.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 130.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 226.

غرضُ حذف مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾:

إذا تساوى الذِّكرُ والحذفُ، فالحذفُ أبلغُ

حذفَ البيانُ القرآنيُّ مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ إذ التّقدير: بل أكثرهم لا يعلمونه؛ اختصارًا لدلالةِ ما قبْلَه عليه، إذ هو الحقيقة الّتي قرّرها وأكّدها قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وهي أنّ الله هو المستحقُّ للحمد وحده سبحانه.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

العَبْدُ ومِلك اليمين:

العبدُ أعمُّ من مِلْك اليمين؛ فالعبدُ يشملُ الإنسان الحرّ والرّقيق

عرّف اللّغويّون العبد بأنّه: الإنسان، حُرًّا كانَ أو رَقِيقًا، يُذْهَبُ بِذَلِكَ إلى أنه مَرْبوبٌ لِبارِيهِ ﷻ، والعبدُ يُطلق على المملوك وهو خلاف الحرّ، والجمع: عبيد، وأصلُ العُبودِيَّةِ الخضوعُ والذّلُّ[1]، وعرّفوا مِلك اليمين، بأنّه الأمَة والعبد المملوكان[2]، ويُطلقُ مِلك اليمين على الرّقيق[3]، إذن: العبد ومِلك اليمين يشتركان في معنى الخضوع والذّلّ، ويفترقان في أمورٍ:

الأوّل: العبد أعمّ من مِلكِ اليمين؛ إذ لفظ (العبدِ) يشمل جنس الإنسان حرًّا كان أو رقيقًا، والعبد يُقال على أربعة أضرب: الأوّل: عبد بحُكم الشّارع وهو الإنسان الّذي يصحّ بيعه وابتياعه، والثّاني: عَبْدٌ بالإيجاد، وذلك ليس إلّا لله، والثّالث: عَبْدٌ بالعِبادَةِ والخدمة، والرّابع: ما هو عبدٌ للدُّنيا وأعراضها الفانية[4].

الثاني: أمّا مِلكُ اليمين أو المملوك؛ فيقتصرُ على معنًى واحدٍ وهو العبوديّة للبشر، وهو الّذي يصحّ بيعه وابتياعه.

(1) ابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (عبد).
(2) الرّاغب، المُفردات، ص: 775.
(3) الزّبيدي، تاج العروس: (يمن).
(4) الرّاغب، المُفردات، ص: 542.

الجهر والعلن:

الإعـــلانُ ضـدّ الـــسّـــرّ، ولا يـقـتـضي رفـع الصّوت، والجهرُ ظُـهـورُ الـشّيْءِ بإفراطٍ

هناك تقاربٌ دلاليٌّ كبير بين لفظي الجهر والعلن، فكلاهما فيه معنى الظّهور، ولذا يُعرف أحدهما بالآخر في اللّغة، فمعنى جهر: أعلن، ومعنى الإعلان: المجاهرة[1]، ومع هذا التّقارب فقد فرّق العلماء بينهما، حيث ذكر العسكريّ: "أنّ الإعلانَ خلافُ الكتمان؛ وهوَ إظْهار المَعْنى للنَّفس ولا يَقْتَضِي رفع الصَّوْت بِهِ، والجهرُ يَقْتَضِي رفع الصَّوْت بِهِ، ومِنْه، يُقال: رجلٌ جهير وجهوري إذا كانَ رفيع الصَّوْت"[2].

وذكر الرّاغب أنّ العلانيةَ: ضدّ السّرّ، وأكثر ما يُقال ذلك في المعاني دون الأعيان[3]، وأصْل الجَهْرِ ظُهورُ الشّيْءِ بإفراطِ حاسّة البصر، كرأيته جِهارًا، أو حاسّة السّمع، نَحْو: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾ [طه: 7][4].

الحمدُ والشُّكر:

الـحـمـدُ أعـمُّ من الشُّكر، إذ الحمد يكون عن يَدٍ، وعن غيرِ يَدٍ

بين لفظي الحمد والشّكر تقاربٌ دلاليٌّ؛ إذ يشتركان في معنًى عامٌّ وهو: الثّناء الجميل، والفرق بينهما يتّضح في أنّ الحمد في اللّغة: نقيض الذّمّ، ويكون عن يدٍ وعن غير يدٍ، والشّكر في اللّغة: عرفان الإحسان ونشره وحمد مولِيه، ولا يكون إلّا عن يدٍ[5].

والشّكر: تصوّر النّعمة وإظهارها، ويُضادّه الكفر[6]، والحمدُ أعمُّ من الشّكر؛ إذ الشّكرُ لا يُقال إلّا في مقابلةِ نعمةٍ مسداةٍ، بينما الحمد يكون في مقابلة نعمةٍ مسداةٍ، وعلى صفةٍ في المحمود قاصرةٍ عليه، فكلّ شكرٍ حمدٌ، وليس كلُّ حمدٍ شكرًا[7]، فالحمدُ مُتضمِّن للشّكر.

(1) ابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (جهر)، (علن).
(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 287.
(3) الرّاغب، المُفردات، ص: 582.
(4) الرّاغب، المُفردات، ص: 208.
(5) الخليل، العين، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (حمد)، (شكر).
(6) الرّاغب، المُفردات، ص: 461.
(7) الرّاغب، المُفردات، ص: 256، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحُفّاظ: 1/ 450.

والحمد: الثّناء بجميل الأوصاف، ولا يكون إلّا باللّسان، بخلاف الشّكر، فإنّه يكون باللّسان والجوارح والجَنان[1].

والحمدُ عبارة عن تعظيم الفاعل، لأجل ما صدر عنه من الإنعام، سواء أكان ذلك الإنعام واصلًا إليك أم إلى غيرك، وأمّا الشّكر فهو عبارة عن تعظيمه لأجل إنعامٍ وصل إليك[2].

(1) السّمين الحلبيّ، عمدة الحُفّاظ: 1/ 450.
(2) طنطاويّ، الوسيط: 1/ 19.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والعشرون،
سورة النّحل من الآية 72 إلى سورة الإسراء الآية 05
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والعشرون، سورة النّحل من الآية 72 إلى سورة الإسراء الآية 05
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 27 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-24-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 27 : المجلد السابع والعشرون، سورة النّحل من الآية 72 إلى سورة الإسراء الآية 05.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-24-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7597590 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»